آليات تفعيل الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية السياسية– مقاربة نظرية–

Mechanisms Of Activating Good Governance As A Way To Political Development – A Theoretical Approach –

"Āliyāt taf'īl al- al-Ḥukm al-Rāshid, ka-madkhal li-tahqīq al-tanmiyah al siyāsīyah muqārabah naẓarīyah"

ليلى حسيني*

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، ، الرمز البريدي 13051، **الجزائر**.

Leila HACINI

Political Science Department, Faculty Of Law And Political Sciences, Abou Bekr Belkaid University - Tlemcen, postal code:13051, **ALGERIA.**

E-Mail: hacinilila66@gmail.com

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0002-1006-0029

حسان بالحسن

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،الرمز البريدي: 30018، **الجزائر**.

Hacen BELAHCENE

Political Science Department, Faculty Of Law And Political Sciences, Hamma Lakhdar University - El Oued, postal code: 30018, **ALGERIA.**

E-mail: hbelahcene84@gmail.com

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0002-5162-1216

تاريخ الاستلام: 2020/12/22 تاريخ القبول: 2020/12/29 تاريخ النشر: 2020/12/31

لتوثيق هذا المقال:

ليلى حسيني، حسان بالحسن، آليات تفعيل الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية السياسية– مقاربة نظرية–، **مجلة التراث**، العدد 04، المجلد العاشر، ديسمبر 2020، ص70، ص 89. ***ISSN: 0339-2253 E-ISSN 2602-6813***.

TO CITE THIS ARTICLE:

Leila HACINI, Hacen BELAHCENE, Mechanisms Of Activating Good Governance As A Way To Political Development – A Theoretical Approach –, **AL TURATH Journal**, issue 04, volume 10, December 2020, P 70, P 89. ***0339-2253 ISSN: 2602-6813 E-ISSN***.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

* – **المؤلف المرسل**: ليلى حسيني ، **البريد الإكتروني**: hacinilila66@gmail.com

Mechanisms Of Activating Good Governance As A Way To Political Development – A Theoretical Approach –

الملخص

ركزت المؤسسات الدولية في ظل التحولات الحاصلة(يمكن استبدالها بكلمة الرّاهنة) وسعي الدول إلى التكيف معها من خلال تحقيق التنمية السياسية على تفعيل مقاربة الحكم الراشد كاتجاه جديد في استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة منذ التسعينيات، على اعتبار أنّ الحكم الراشد يمثل قاعدة لبناء قدرات الدولة وإحداث التنمية.

ومن هنا فقد أكدت المؤسسات الدولية على ضرورة إعادة بناء وتنمية قدرات الأنظمة السياسية في الدول النامية من خلال ترسيخ مرتكزات الحكم الراشد في إدارة شؤون الحكم مثل: الشفافية، المساءلة، الكفاءة، الفعالية، والمشاركة في صنع القرار، وإدارة الشؤون العامة من أجل ترشيد الأداء، وتحقيق أهداف التنمية السياسية الشاملة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرّاشد؛ التنمية السّياسية؛ التنمية المستدامة؛ الأنظمة السياسية؛ ترشيد الأداء.

تصنيفات JEL : K10 -R1 -010

Abstract

In light of the transformations taking place and the efforts of states to adapt to them through political development, international institutions have focused on activating the approach of good governance as a new trend in sustainable development strategies since the 1990s, considering good governance as a basis for building state capacity and creating development.

International institutions have therefore emphasized the need to rebuild and develop the political systems capacities in developing countries by establishing the pillars of good governance in managing governance affairs such as: transparency, accountability, competence, effectiveness, participation in decision-making, management of public affairs in order to rationalize performance and achieve the whole and sustainable political development goals.

Key- words: good governance; political development; sustainable development; political systems ; performance rationalization.

JEL Classification Codes: K10 -R1 -010

Résumé

À la lumière des transformations en cours et des efforts déployés par les pays pour s'adapter avec à travers le développement politique, les institutions internationales se sont concentrées sur l'activation de l'approche de la bonne gouvernance en tant que nouvelle tendance dans les stratégies de développement durable depuis les années 1990 en considérant la bonne gouvernance une base de renforcement des capacités de l'état et de création du développement.

Les institutions internationales ont donc souligné la nécessité de reconstruire et de développer les capacités des systèmes politiques dans les pays en voie de développement en établissant les piliers de la bonne gouvernance dans la gestion des affaires gouvernementales tels que la transparence, la responsabilisation, la compétence, l'efficacité, la participation à la prise de décision, la gestion des affaires publiques afin de rationaliser la performance et d'atteindre les objectifs de développement politique global et durable.

Mots-clés: la bonne gouvernance; le développement politique; le développement durable; les systèmes politiques; la rationalisation de la performance.

Classification JEL Code: K10 -R1 -010

مقدمة:

يعتبر الحكم الرّاشد من أهم المقاربات المطروحة في السنوات الأخيرة لتحقيق التنمية السياسية في الدول النّامية من طرف المؤسسات الدولية (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وذلك من منطلق أن الحكم الراشد يتضمن جملة من المرتكزات التي تحتوي على مجموعة من الآليات لتحقيق التنمية السياسية بصفة شاملة ومستدامة، فضلا عن أن الحكم الراشد في مضمونه يتعلق بكيفية بناء وتقوية قدرات أنظمة الحكم في إطار قيم الدّيمقراطية، والشّرعية، والشّفافية والمساءلة وحكم القانون أيضا ، إلى جانب تفعيل كلّ الطّاقات في اتجاه تكاملي تشاركي بين جميع الأطراف الفاعلة من أجل الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة بشكل مستدام.

وبالتالي، فإن استراتيجية تحقيق التّنمية السّياسية في الدّول النّامية تستدعي ترسيخ آليات بناء الحكم الصّالح، التي تعبّر عن انتقال الأنظمة من الحالة التقليدية القائمة على المركزية والتعقيدات البيروقراطية إلى وضع أكثر تفاعلا وتشاركية وكفاءة ورشادة في إدارة الشؤون العامة.

وبناءً على ما تقدم، سنحاول في هذه الورقة البحثية تقديم طرح لتحقيق التنمية السّياسية المستدامة في الدول النّامية بالاعتماد على ترسيخ آليات الحكم الرّاشد، ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية التي تطرح في هذا السياق تتمثل فيما يلي:

ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الحكم الرّاشد والتنمية السياسية المستدامة؟وهل تحقيق التنمية السياسية مرتبط بتفعيل مرتكزات الحكم الراشد؟

للإجابة عن هذه الإشكالية وتحليلها، قمنا بطرح الفرضية التالية:

- **هناك علاقة تبادلية تكاملية بين تفعيل مرتكزات الحكم الراشد وتحقيق التنمية السياسية.**

– أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمتمثل في علاقة الحكم الراشد بتحقيق التنمية السياسية، حيث حظي هذا الموضوع مؤخرا باهتمام كبير من طرف المؤسسات الدولية نظرا لأن الحكم الراشد أصبح من أهم المداخل التنموية المطروحة حاليا في الاتجاهات التنموية المعاصرة ، وذلك من خلال المقوّمات التي يرتكز عليها في عملية البناء والتنمية، وإدارة الشؤون العامة مثل: الدّيمقراطية، الشّرعية، المساءلة، الشّفافية وحكم القانون.

– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على كيفية تحقيق التنمية السياسية المستدامة في الأنظمة من خلال ترسيخ مرتكزات الحكم الراشد في عملية بناء وإدارة مؤسسات الدولة، أي دراسة العلاقة التّفاعلية التبّادلية بين الحكم الراشد وعملية تحقيق التنمية السياسية المستدامة.

–حدود الدراسة:

يرتبط موضوع الدّراسة فيما يتعلق بالحيّز المكاني، بالأنظمة السّياسية في الدّول النّامية من خلال دراسة أهم مرتكزات الحكم الرّاشد التي اقترحتها المؤسسات الدولية لتحقيق التنمية السياسية في هذه الدّول والتكيّف مع التّطورات الحاصلة(الحالية)، أما الحدود الزمانية فتبتدئ من سنة 1989 باعتبارها تزامنت مع مرحلة التحول نحو تطبيق الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية السياسية المستدامة في الدول النامية، وطبقا لهذا المعطى فقد انتهجت الدول النامية منذ سنة 1989 إلى غاية 2020 عدة إصلاحات في مجال بناء وتعزيز قدرات الأنظمة السّياسية من خلال التركيز على مرتكزات الحكم الراشد في عملية التنمية لتحقيق رشادة الأنظمة.

– مصطلحات الدراسة:

الحكم الراشد : هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات؛ ويشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويُعنى بتحقيق التنمية المستدامة، ويرتكز على مجموعة من الأسس لتحقيق رشادة الحكم مثل: سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة والمشاركة، الإنصاف والفعالية، الكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية.

التنمية السياسية: تتقاطع التنمية مع مجموعة من المفاهيم كالتحديث، والإصلاح السياسي، والديمقراطية، إلا أن التنمية السياسية في مجملها تعني:

– قدرة النظام السياسي على زيادة المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وتحقيق الشرعية والمساواة في توزيع الموارد بطريقة عقلانية .

– قدرة النظام على تحقيق التّمايز في البنى السّياسية و قدرته على التّعامل مع البيئة الدّاخلية والخارجية.

– قدرة النظام على إدارة الشّؤون العامة في إطار معايير المساءلة، الشّفافية، الكفاءة والفعالية.

– الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت الموضوع من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة، ومن أهم الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا ما يلي:

– كتاب "الحكمانية قضايا وتطبيقات" للمؤلف " زهير عبد الكريم" تعرّض فيه المؤلف إلى مفهوم الحكمانية وأبعادها، وقدّم نماذج وتجارب لتطبيقات الحكمانية في دول عربية وغربية، مع إعطاء جملة من الاقتراحات لتحقيق الحكمانية.

– أطروحة دكتوراه للأستاذ "طاشمة بومدين" بعنوان: "إستراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، والذي اهتم في دراسته بالبحث عن إستراتيجية للتنمية السياسية والإدارية في الجزائر، من منطلق دراسته للإطار النظري بشكل مفصل للتنمية السياسية والبيروقراطية وتحليله للأسباب التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والثقافية الكامنة وراء تعاظم سلطة الجهاز البيروقراطي في الجزائر، مع تحديد أهم العراقيل البيروقراطية المؤثرة في مسار التنمية السياسية بجميع أبعادها في الجزائر .

إلى جانب هذه الدراسات والأدبيات القيّمة، نجد اهتماما كبيرا للمنظّمات والمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، إضافة إلى التّقارير الدولية، التي اهتمت بموضوع ترشيد الأنظمة السياسية في الدول النامية من منطلق ترسيخ مرتكزات الحكم الراشد لتحقيق عملية التنمية السياسية المستدامة على مستوى الأنظمة.

– منهجية الدراسة :

لتحليل هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لدراسة وتحليل علاقة الحكم الراشد بعملية التنمية السياسية من النّاحية النظرية، والنّاحية التحليلية بالنسبة لكيفية تحقيق التنمية السياسية المستدامة من خلال ترسيخ مؤشرات الحكم الراشد ، ولتحليل هذه الدراسة تم تقسيمها إلى مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: الإطار العام لمفهوم الحكم الراشد والتنمية السياسية

المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد

المطلب الثاني: تعريف التنمية السّياسية

المبحث الثاني: مرتكزات تحقيق التنمية السياسية من منظور الحكم الراشد

المطلب الأول: مرتكزات الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية السياسية من منظور البنك الدولي

المطلب الثاني: مرتكزات الحكم الراشد لتحقيق التنمية السياسية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خاتمة

المبحث الأول: الإطار العام لمفهوم الحكم الراشد والتنمية السياسية

يحظى الحكم الراشد وعلاقته بعملية تحقيق التنمية السياسية على مستوى الأنظمة بأهمية بالغة من طرف المؤسسات الدولية (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وذلك نظرا لفشل مؤسسات الدولة في تحقيق أهداف التنمية السياسية المستدامة خاصة في الدول النامية، وبهذا ظهرت الحاجة إلى بناء وتنمية قدرات الأنظمة السياسية بما يتماشى والوظائف الجديدة للنظام السياسي وأهداف التنمية المستدامة، من خلال تفعيل الحكم الراشد كمقاربة حديثة للإصلاح والتسيير في مختلف المجالات (السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وهذا كله من أجل استحداث أنظمة ديمقراطية قادرة على إدارة شؤونها، وتحقيق أهدافها التنموية بأحسن جودة واستدامة، ووفقا لهذا السياق فقد ظهرت مجموعة من المنظورات الفكرية المفسرة لمفهوم الحكم الراشد .

المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد

طُرح الحكم الراشد في الأدبيات الغربية كمفهوم لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول النامية وتحقيق التنمية السياسية بصفة مستدامة، وذلك من خلال تمكين أفراد هذه المجتمعات من صنع السياسات والمشاركة في اتخاذ القرارات بتوفير جميع الآليات والإجراءات من أجل بناء دولة الحق والقانون القائمة على المساءلة والمحاسبة، وتحقيق التسيير الفعّال لموارد الدولة، ومن هنا يأتي الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في تحقيق التنمية السياسية حتى يتميز عن الحكم السّيّئ، والذي يتحدّد كما يلي:[1]

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

2- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني ولا يطبّق مفهوم حكم القانون، بحيث يكون تطبيق القوانين استثنائيا أو تعسفيا.

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

4- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو هدر الموارد المتاحة، وسوء استخدامها.

5- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة، وغير شفافة للمعلومات ولعملية صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

6- الحكم العاجز عن الإنجاز وغير القادر على التجاوب مع متطلبات المواطنين.

7- الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحاكم، وضعف ثقة المواطنين به.

8- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد، وانتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

وعليه، فإن الحكم السيئ هو الحكم الذي يتميز بضعف قدراته على الفصل بين المصلحة العامة والخاصة وعدم تطبيق القوانين على الجميع بالتساوي، إلى جانب عدم القدرة على تقديم الخدمات للموطنين، وإزالة العراقيل التي تحدّ من التنمية واستدامتها وتؤدي إلى هدر المال العام.

وفي إطار تجسيد الحكم الراشد كقاعدة للتنمية السياسية في الدول النامية، أكد البنك الدولي سنة 1989 أن الأزمة في المنطقة الإفريقية عامة هي أزمة حكم، وأرجع الخبراء أن فشل برامج السياسات التنموية بهذه الدول راجع إلى فشل مؤسسات القطاع العام في إدارة وتسيير الشؤون العمومية، وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، وتفعيل مؤشرات الحكم الراشد في الإدارة.(2)

وفي سياق تحديد مفهوم الحكم الراشد كآلية للتنمية السياسية وطريقة لتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في إطار معايير الرشادة، ظهرت مجموعة من المقاربات المفاهيمية لمصطلح الحكم الراشد، نحاول إبراز أهمها:

– **تعريف البنك الدولي**: عرّف البنك الدولي الحكم الراشد عام 1992 بأنه:"الوسيلة التي تمارسُ من خلالها السلطة إدارة مواردها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".(3)

كما أكد البنك الدولي أيضا على أن مضمون الحكم الراشد، لابد أن يقوم على فكرة بناء قدرات القطاع العام لتأسيس مؤسسات قادرة على إدارة الموارد الشاملة للتنمية في إطار قابل للتنبؤ والمساءلة، وشفافية السلوك.(4)

وعليه، فإن الحكم الراشد حسب رؤية البنك الدولي يتعلق بكيفية بناء وتقوية قدرات مؤسسات الدولة في جميع القطاعات لإدارة شؤونها ومواردها في إطار معايير الشفافية، والمساءلة من أجل تحقيق التنمية.

– **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: "الحكم الراشد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، بواسطة مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".(5)

وبهذا المعنى، فإن الحكم الراشد يتضمن في مفهومه ثلاثة أبعاد هي:(6)

1– الحكم السّياسي: المتضمن مدى شرعية السلطة السياسية والفصل الواضح بين السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وقدرة السلطة السياسية على صنع القرارات المتعلقة بصياغة، وتكوين السياسات وكذلك السماح للمواطنين بكل حرية في اختيار ممثليهم.

2– الحكم الإداري: يتعلق بقدرة الأجهزة البيروقراطية على تنفيذ السياسات بفعالية وكفاءة في إطار معايير المساءلة والشفافية.

3– الحكم الاقتصادي: يتمثل في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالتسيير الاقتصادي لموارد وأنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.

وتأسيسا على هذا، يتبين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتبنى مقاربة ثلاثية الأبعاد: السياسية الاقتصادية والإدارية لمفهوم الحكم الراشد، والتي تمثل الركائز الأساسية المدعمة لقدرات الدولة في مختلف المجالات في إطار تكاملي؛ بما يساعدها على تسيير شؤون المجتمع والاستجابة لمتطلبات مواطنيها، إلى جانب تحقيق الأهداف التنموية بفعالية .

– تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[*]: "الحكم الراشد هو ممارسة سلطة الرقابة في المجتمع فيما يتعلق بالموارد الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، كما يشتمل على قدرة السلطة على توزيع الفوائد وكذلك قدرتها على إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم".[7]

وحسب هذا التعريف، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على خلاف تعريف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تربط الحكم الراشد بقدرة السلطة على الرقابة لإدارة مواردها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى قدرتها على إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

– تعريف مؤسسات الأمم المتّحدة: يُستخدم مفهوم الحكم الراشد منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي. أي أن الحكم الراشد هو"الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتَقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم".[8]

فالحكم الراشد من منظور مؤسسات الأمم المتحدة، يشتمل على عملية مترابطة لكل من المستويات السياسية والإدارية في إطار منهج تكاملي، يعمل على بناء مؤسسات قادرة ومستجيبة لإدارة موارد المجتمع وتطويره بما يحقق رضا ورفاهية أفراده.

– أما إتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الإتحاد الأوروبي و(77) سبع وسبعين دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي فتُعرّف الحكم الراشد بأنه: "الإدارة الشفافة والقابلة للمساءلة عن الموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية والمالية لغرض تحقيق التنمية المستدامة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون.[9]

وبالتالي يتضح أن الحكم الرّاشد من خلال هذا التعريف، يعبّر عن مدى قدرة الإدارة على تسيير شؤونها في ظلّ التّطبيق الكامل للشفافية والمحاسبة على الموارد، ووجود نظام قادر على تجسيد مبادئ الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون في المجتمع لغرض تحقيق التنمية المستدامة.

– تعريف الوكالة الكندية للتّنمية الدولية(*):"الحكم الراشد يشتمل على مجموعة من القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات، التي من خلالها تحقق السلطات والمنظمات والأفراد أهدافها المشتركة".(10)

وعليه، فالحكم الراشد حسب الوكالة الكندية للتنمية الدولية يرتبط بالقيم والعمليات التي تعزز قدرات السلطات والمنظمات، والأفراد لتحقيق الأهداف المشتركة.

وبناءً على هذه التعريفات، يمكن القول أنّه بالرّغم من اختلاف التّصوّرات حول تحديد مفهوم شامل للحكم الراشد، إلا أنّها تتفق في أغلبها على أن الحكم الراشد في مضمونه يتعلق بقضية كيفية بناء وتقوية قدرات مؤسسات الدولة والمنظمات والأفراد بما يُفضي إلى تحقيق أهداف التنمية السياسية، في إطار قيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة وحكم القانون، إلى جانب تفعيل كل الطاقات في اتجاه تكاملي تشاركي بين جميع الأطراف الفاعلة من أجل الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعليه فإن الحكم الصالح يحمل في مضمونه بعض مظاهر التنمية السياسية التي تتحقق بوجود نظام حكم فعّال ورشيد في أدائه.

المطلب الثاني: تعريف التنمية السّياسية

تمثل التنمية السياسية إحدى جوانب التنمية المجتمعية التي تعدّ عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي وتعبّر عن تجاوز النظام المتخلف لأزماته (أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع)، وبالنظر إلى التغيرات الدولية الحاصلة أصبح مفهوم التنمية السياسية ذا أهمية بالغة في المنظومة الفكرية نظرا لما تضفيه من مميزات على الأنظمة في تنمية قدرات مؤسستها وتطوير أدائها وتجاوز أزماتها.

وعلى هذا الأساس، عُرفت التنمية السياسية بأنها عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، الأمر الذي يتطلب المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والأدوار، وهي حركة تعبّر عن اتجاه أو سلوك عام نحو المساواة.(11)

كما عُرفت التنمية السياسية عل أنها عملية تهدف إلى إيجاد نظام سياسي شرعي وفاعل، وتسعى لإقامة مؤسسات ديمقراطية تكرّس الحرية والمساواة والشفافية والتعدية السياسية، متجاوزة بذلك أزمات التنمية السياسية.

ووفق هذا السياق، فإن تحقيق التنمية السياسية بصفة مستدامة على مستوى الأنظمة يتطلب مجموعة من المقومات كالتالي:

– مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.

– الالتزام بالحقوق الدستورية للمواطنين.

– وجود مجتمع مدني فعّال وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التّسامح واحترام الرأي.

– قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد وتوزيعها بصفة عادلة على أفراد المجتمع.

– مشاركة سياسية ديمقراطية *وشفّافة* في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.

–تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع التطورات الداخلية والخارجية.[12]

وبالتالي يتضح أن إحداث التنمية السياسية يستدعي ضرورة وجود نظام حكم قائم على سيادة القانون والعدالة في توزيع الموارد بين الأفراد، إلى جانب فتح مجال المشاركة لكافة أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في إدارة الشؤون العامة، وهذا لضمان وجود نظام حكم ديمقراطي رشيد وتجاوز أزمات الأنظمة، وهذه الآليات تعد من المقومات الرئيسية التي تُفضي إلى بناء حكم راشد.

المبحث الثاني: مرتكزات تحقيق التنمية السياسية من منظور الحكم الراشد

بما أن التنمية السياسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وإضفاء طابع الشرعية على ممارسة الحكم من خلال التّداول السلمي على السلطة، فإن تحقيقها مرتبط ببناء مؤسسات شرعية ديمقراطية، والتي لا تتأتّى إلا من خلال الارتكاز على تفعيل مقومات الحكم الراشد في عملية البناء لدعم قدرات النظام السياسي وجميع مؤسساته من أجل تحقيق التنمية السياسية المستدامة، أي ربط العملية التنموية بمدى ترسيخ مؤشرات الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، وقد أوضح البنك الدولي ذلك في تعريفه للحكم الراشد بصورة جلية، حيث اعتبره "الوسيلة التي تمارس من خلالها السلطة إدارة مواردها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية".

المطلب الأول: مرتكزات الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية السياسية من منظور البنك الدولي

حدد الباحث **دانيال كوفمان** (**Daniel Kaufmann**) وفريقه في البنك الدولي في سياق مقاربة الحكم الراشد مجموعة من المرتكزات، التي تمثل أساس بناء قدرات القطاعات الحكومية من أجل إدارة شؤونها وتحقيق أهدافها التنموية في إطار معايير الرشادة السياسية بما يحقق التنمية السياسية المستدامة، والمتمثلة فيما يلي:[13]

1– فاعلية الحكومة (**Government Effectiveness**): من المؤشرات التي يقترحها الفريق لتقييم فاعلية أداء القطاعات الحكومية جودة الخدمة العمومية التي تقدمها للمواطنين، ومدى استقلالها عن الضغوطات السياسية أي قدرة الإدارة الحكومية على صياغة السياسات، ومدى قدرتها على الالتزام بها وتنفيذها.

2– حكم القانون (**Rule of Law**): ويشتمل هذا المؤشر على درجة ثقة المواطنين والالتزام بالقواعد القانونية المفروضة في المجتمع.

3– الصوت والمساءلة (**Voice and Accountability**) : يتعلق هذا الجانب بمدى قدرة المواطنين على انتخاب الحكام ومساءلتهم، وكذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات.

4– الجودة التنظيمية (**Regulatory Quality**): ونقيس من خلال هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات العامة واللوائح التنظيمية، التي تسمح بتنظيم وتنمية القطاع العام والقطاع الخاص.

5– مراقبة الفساد(**Corruption Control**): يركز هذا المؤشر على مراقبة مدى استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق المنفعة الشخصية من طرف النخبة الحاكمة أو المصالح الأخرى، كما يقيس هذا المؤشر الأشكال الكبرى والصغرى للفساد بكل أنواعه.

6– الاستقرار السياسي وغياب العنف(political stability and absence of violence): وذلك من خلال قياس احتمالية زعزعة استقرار الحكومات، أو محاولة الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف.

ومن خلال هذه المؤشرات التي تعد بمثابة مرتكزات تعتمد عليها الحكومات في تحقيق التنمية السياسية، يتبين أن استراتيجية البنك الدولي في ظاهرها تهدف إلى تقوية قدرات القطاعات الحكومية لتصبح قادرة على صياغة وتنفيذ السياسات وإدارة شؤون الدولة والمجتمع في إطار معايير الجودة والشّفافية، المساءلة وحكم القانون بما يحقق أهداف المصلحة العامة واستقرار مؤسسات الدولة، وبالتالي تحقيق التنمية السياسية.

المطلب الثاني: مرتكزات الحكم الراشد لتحقيق التنمية السياسية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

من أجل تحقيق التنمية السياسية المستدامة خاصة في الدول النامية، فقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من مرتكزات الحكم الراشد على خلاف البنك الدولي في إطار خمسة مواضيع هامة تمثل أساس بناء وتنمية قدرات المؤسسات الحكومية، وفقا للسياق السياسي والاجتماعي الموجودة فيه بما يؤسس لأداء عقلاني رشيد على مستوى مختلف العمليات والممارسات في شتى القطاعات الحكومية، وأهم هذه المرتكزات نحصرها فيما يلي:[14]

1–الشرعية والصوت (Legitimacy and Voice): وتندرج تحت هذه المرتكزات مجموعة من الآليات لتحقيق التنمية السياسية:

أ– المشاركة(Participation): ينبغي أن يكون للرجال والنساء صوت في صنع القرار، إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثلهم، ولا بد أن تقوم هذه المشاركة في محتواها على حرية تكوين الجمعيات وكذلك حرية الرأي، فضلا عن توفير جميع الآليات من طرف الحكومات التي تسهل عملية المشاركة لكل أفراد المجتمع.

ب– توجيه الإجماع (Consensus orientation): على الحكم الراشد أن يدير مصالح متباينة للتوصل إلى إجماع بطريقة تشاركية حول ما يخدم مصلحة جميع الأطراف المشاركة في صنع القرار.

2–الاتجاه (Direction): يرتكز هذا المرتكز في تحقيق التنمية السياسية على ما يلي:

– الرؤية الاستراتيجية (vision Strategic): لا بد أن يتمتع القادة والجماهير بمنظور واسع ومستدام الأجل حول الحكم الراشد، والعمل على توفير ما يلزم لتحقيق هذا الحكم، كما تقتضي الرؤية الاستراتيجية فهم التعقيدات التاريخية والثقافية، والسياقات الاجتماعية للمجتمع والتي تقوم عليها هذه الرؤية.

3– الأداء (Performance): ويشتمل ما يلي:

أ– الاستجابة (Responsiveness): وتتمثل في قدرة المؤسسات والعمليات على الاستجابة لخدمة جميع أصحاب المصلحة، وأفراد المجتمع بشكل مستديم.

ب– الفعالية والكفاءة (Effectiveness and efficiency):لا بد أن تكون مخرجات المؤسسات الحكومية تلبي احتياجات الأفراد، وأن تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار الكفاءة والفعالية.

4–المساءلة (Accountability): وتتضمن مرتكزين أساسيين في تحقيق التنمية السياسية:

أ– المساءلة: على صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أن يكونوا مسؤولين أمام الجمهور، ويخضعوا للمساءلة عن الأداء وإدارة الموارد العامة.

ب– الشفافية (Transparency): وتعني التّدفّق الحر للمعلومات، وتوضيحها من طرف المؤسسات للمعنيين بها ولجميع أفراد المجتمع.

5– الإنصاف (Fairness): لا بد أن يتأسّس مرتكز الإنصاف من أجل تحقيق التنمية السياسية على عنصرين رئيسيين كما يلي:

أ– المساواة(Equity): جميع الرجال والنساء متساوون في المجتمع، ولديهم فرص للتحسين أو الحفاظ على رفاهيتهم.

ب– سيادة القانون (Rule of Law): ينبغي أن تكون الأطر القانونية السائدة في المجتمع عادلة وأن تنفّذ بحياد على الجميع.

وبناءً عليه، يتضح أن الحكم الراشد يقوم على خمسة متغيرات وما تحويها من مؤشرات رئيسية لبناء وتنمية الأنظمة السياسية سواء على مستوى العمليات أو على مستوى الممارسات كما هو مذكور أعلاه، فالحكم الراشد في تحقيقه التنمية السياسية يقتضي شرعية المؤسسات ومؤشر الانتخابات الحرة النزيهة ومشاركة جميع الأطراف غير الرسمية(المواطن، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص)في صنع القرارات كأساس شرعية هذه المؤسسات، إلى جانب ارتكاز هذه الأخيرة على إجماع واسع في إدارة الشؤون العامة حول ما يخدم مصلحة جميع الأطراف الرسمية وغير الرسمية معا.

كما يتطلب الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية السياسية وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضرورة وجود الرؤية الإستراتيجية المستدامة لتوفير ما يلزم من قدرات لتحقيق الرشادة في إدارة الشؤون العامة إضافة إلى إحداث نقلة نوعية على مستوى تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وجودة، كما يجب على النظام الحاكم أن يرتكز في إدارة الشأن العام على الشفافية بما يضمن توفير معلومات وإتاحتها للمواطنين والمؤسسات المعنية حتى يتسنى لها أن تقوم بدور المساءلة على الأداء لتحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة، والحد من هدر الأموال العامة وانتشار الفساد. فضلا عن هذا، فإنّ الحكم الراشد يستلزم

أيضا وجود مؤسسات قائمة على الإنصاف، ومؤشر المساواة وسيادة حكم القانون داخل المجتمع على جميع الأفراد دون استثناء دليل على تجسيد العدالة.

وعليه، فإنّ المرتكزات السّالفة الذّكر التي حدّدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع الآليات التي ترتبط بها كلها تعمل في إطار منهجية تكاملية تفاعلية تبادلية بما يسهم في تدعيم بناء وتنمية قدرات المؤسسات الحكومية، وتحقيق الرّشادة في الأداء بفعالية واستدامة بما يضمن بقاء النظام السياسي وقدرته على التكيف وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

بالإضافة إلى المرتكزات المذكورة أعلاه لترشيد أداء مؤسسات الدولة من منظور الحكم الراشد، تضيف المؤسسات الدولية (البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) مؤشر التقويم لترسيخ الحكم الراشد في القطاعات الحكومية كآلية لتحقيق التنمية السياسية. وتدخل عملية تقويم الأداء في إطار التأكد من أن المؤسسات الحكومية تقدّم الخدمات اللازمة للمواطن في أحسن الظروف وأبسط الإجراءات، ويتم إجراء التقويم عن طريق التدقيق في سير عمليات أداء الأجهزة الإدارية قبل انتهائها بهدف إجراء التثمين، وتقديم الإرشادات لترشيد أداء القطاعات الحكومية وتقديم الخدمات العامة في أحسن جودة.[15]

وبعد ذكر هذه المقومات التي اقترحتها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) كمرتكزات يُبنى عليها الحكم الراشد في تحقيق التنمية السياسية المستدامة في الدول النامية، يتبين وجود العلاقة التكاملية بين الحكم الراشد والتنمية السياسية، حيث إنّها علاقة حكم وإدارة من خلال العمل على بناء وتقوية قدرات الأنظمة في إطار مرتكزات الحكم الراشد مثل: الديمقراطية التشاركية المساءلة والشفافية، حكم القانون، فالحكم الراشد في مجمله ضروري في بناء وتقوية قدرات الأنظمة لتحقيق التنمية السياسية المستدامة، وذلك يتأتى من خلال تفعيل المرتكزات التالية:[16]

- ديمقراطية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة، والمعتمدة على التمثيل لكل فئات المجتمع.
- احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز.
- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء.
- إدارة أموال الدولة بطريقة سليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع والمساءلة.
- الاعتماد على توزيع اللامركزية، والمشاركة التامة لأفراد المجتمع، والعمل على احترام كافة الحقوق والحريات وترسيخ الحكم الراشد في إدارة الشأن العام .

ومنه، فإنه من أجل تجسيد التنمية السياسية في الدول النامية بصورة مستدامة، يجب تأسيس نظام سياسي قائم على مرتكزات الحكم الصالح كالكفاءة والفعالية في الأداء، والاعتماد على الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، إلى جانب قيام الأنظمة على العدالة في توزيع الموارد بين أفراد المجتمع.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، يتضح أنّ الحكم الراشد يؤدي إلى بناء وتعزيز القدرات الأساسية للأنظمة السياسية، من خلال التأكيد على وجود مؤسسات شرعية منتخبة وتشاركية تجمع بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في صنع القرارات وإدارة الشؤون العامة، كما أن بناء وتنمية قدرات مؤسسات الدولة من منظور الحكم الراشد مرتبط بإعادة النظر في نوعية القوانين والتشريعات المنظمة لعمل القطاعات العمومية، وكذلك بتطبيق الشفافية والمساءلة على الأداء للتقليل من الفساد وضمان الاستغلال العقلاني للموارد وإدامتها، والعمل أيضا على تحقيق الكفاءة والفعالية والجودة في تنفيذ السياسات، والخدمات المقدمة للصالح العام للرفع من مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة.

وبالتالي(الاصح) وبذلك يمكن القول إنّ مرتكزات الحكم الراشد التي حدّدتها المؤسسات الدولية لتحقيق التنمية السياسية بصفة مستدامة، **يتبين أنها**(تحذف الجملة المسطرة) في مجملها تُعنى بتأسيس أنظمة لها مؤسسات قادرة على بناء وتنمية قدراتها باستدامة بما يعكس وجود مؤسسات ديمقراطية تشاركية تتفاعل فيها كافة أطراف المجتمع الرّسمية وغير الرّسمية (معا) تحذف من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ومن خلال هذا يتضح أن هناك علاقة تفاعلية تكاملية بين الحكم الراشد وتحقيق التنمية السياسية، حيث كلما تم تفعيل مرتكزات الحكم الراشد في إدارة الشؤون العامة كلما(تحذف) زاد احتمال تحقيق التنمية السياسية المستدامة.

وعليه، فمن **التوصيات** المقترحة في هذه الورقة البحثية:

– ترشيد أداء الأنظمة السياسية في الدول النّامية بما يتماشي ومقتضيات التحوّل، يقتضي تجسيد مقاربة الحكم الراشد وترسيخ مقوماته (الحكم الراشد)تحذف في عملية البناء وإدارة مؤسسات الدولة.

– على الدول النّامية وضع لجنة مستقلة تسهر على مراقبة مدى تطبيق مؤسسات الدولة لآليات الحكم الراشد (مؤسسات الدّولة في مدى تطبيقها)يحذف مابين قوسين من وجود ديمقراطية تشاركية وانتخابات شرعية ونزيهة، شفافية ومساءلة في إدارة الموارد العامة، ومدى (أيضا تحذف،مكانها ليس هنا) تفعيل حكم القانون في إدارة شؤونها العامة بالتساوي بين جميع فئات المجتمع.

– إن تحقيق التنمية السياسية المستدامة مرهون بتطبيق إستراتيجية تكاملية تفاعلية محورها تفعيل مقومات الحكم الراشد لدعم وتنمية قدرات الأنظمة السياسية على جميع المستويات من أجل تقديم الخدمات للمواطنين بأحسن جودة ونوعية، وإدارة وتنفيذ المشاريع التنموية بما يحقق الأهداف المخطط لها.

Mechanisms Of Activating Good Governance As A Way To Political Development – A Theoretical Approach –

التهميش:

[1]– السعيد إدريس،"الإصلاح السياسي في الوطن العربي:المفهوم– المرتكزات– المؤشرات"، في إسماعيل سراج الدين وأخرون، **المرصد العربي: الإشكاليات والمؤشرات** الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية،2006، ص–ص67–68.

[2] - Friedl Weiss, Silke Steiner,"Transparency as an Element of Good Governance in the Practice of the EU and the WTO: Overview and Comparison", **Fordham International Law Journal,** Fordham University, Vol 30, Issue 5, 2006, p-p1547-1548.

[3] **- Governance and Development**, Report , World Bank ,Washington, D.C, April 1992, p3.

[4]**- Ibid**, p3.

[5] -Ukwandu, Jarbandhan, "Exploring the relationship between good governance and development in Sub-Saharan Africa", **African Journal of Public Affairs,**Vol.9, N^0 4, December 2016**,**p24.

[6] **- United Nation Development Programmer,** Reconceptualising governance , Bureau For Policy And Support, New York 1997,p 10.

[*]– **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية:** أنشأت سنة 1961 محل منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي، التي أسست سنة 1948 من أجل المساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، وإنعاش التبادلات التجارية، وتنمية الإقتصاد العالمي.

– للمزيد من التفاصيل أكثر راجع:

- **History OECD ,** web :**www.oecd.org/history**, 23/05/2018, At 13 :00 o'clock

[7] **-Organization For Economic Cooperation And Development , Participatory development and good Governance,** Report**,** N^{o}13, Washington, D.C , 1995 ,p14

[8]–كريم حسن ،"مفهوم الحكم الصالح"، في: إسماعيل الشطي، وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، ص 96.

[9] -Susan Roberts, Phillip O'Neill,"Cood Governance In The Pacific:Ambivalence And Possibility**"** , **journals Geoforum**, published by Elsevier, Vol.38 ,N^{o}5 ,September 2007, p974.

[*]– **الوكالة الكندية للتنمية الدولية(CIDA)**: هي منظمة دولية تأسست سنة 1968 من طرف الحكومة الكندية تدير برامج المساعدات الخارجية بالدول النامية في جميع المجالات:(الإدارية، الإجتماعية، الإقتصادية والإنسانية) من أجل تدعيم قدرات هذه الدول وتحقيق التنمية المستدامة، والديمقراطية والحد من الفقر.

– للمزيد من التفاصيل أكثر راجع:

-Canadian International Development Agency, **Report**, Canada ,March31, 2010, p-p1-2.

[10]- Mouna Aoujil, Lalla Zhor Alaoui Omari, "Amélioration de la gouvernance dans les collectivités territoriales marocaines à travers l'instauration d'un système d'audit interne", **International Journal of Economics –Strategic Management of Business Process**, Maroc,Vol 10, 2017,p2.

[11] – محمد فراحي، التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد– الجزائر نموذجا، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، العدد الأول، جامعة مستغانم، 2017،ص180.

[12]– قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة لترشيد الحكم، **مجلة أبحاث**، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة جلفة، ديسمبر2016، ص–ص 7–8.

[13]- Daniel Kaufman,Aart Kraay,Massimo Mastruzzi,**Governance Metters Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007,**Rport,World Bank,30June 2008,p-p7- 8.

[14] - John Graham,Bruce Amos,Tim Plumptre,"Principles for Good Governance in the 21st Century" ,Article,**Policy Brief**,N^o.15, Institute On Governance,Ottawa,Canada, August 2003, P3.

[15]– ليلى حسيني، بيروقراطية الإدارة ومشكلة بناء الحكم الراشد في الجزائر، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2014، ص58.

[16]- عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، **مقالة علمية منشورة**، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008،ص7

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب:

1- السعيد إدريس،"الإصلاح السياسي في الوطن العربي:المفهوم– المرتكزات– المؤشرات"، في إسماعيل سراج الدين، وأخرون **المرصد العربي: الإشكاليات والمؤشرات**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية،2006.

2-كريم حسن ،"مفهوم الحكم الصالح"، في: إسماعيل الشطي، وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

ثانيا : المقالات:

– باللغة العربية:

1- محمد فراحي، التنمية السياسية ومكافحة الفساد من منظور الحكم الراشد– الجزائر نموذجا، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، العدد الأول، جامعة مستغانم، 2017.

2- قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الإنتقالية والحاجة لترشيد الحكم، **مجلة أبحاث**، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة جلفة، ديسمبر2016.

3- عمراني كربوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، **مقالة علمية منشورة**، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008،ص7.

– باللغة الأجنبية:

1- Friedl Weiss, Silke Steiner,"Transparency as an Element of Good Governance in the Practice of the EU and the WTO: Overview and Comparison", **Fordham International Law Journal,** Fordham University, Vol 30, Issue 5, 2006.

2- John Graham,Bruce Amos,Tim Plumptre,"Principles for Good Governance in the 21st Century" ,Article,**Policy Brief**,N°.15, Institute On Governance,Ottawa,Canada, August 2003.

3- Mouna Aoujil, Lalla Zhor Alaoui Omari, "Amélioration de la gouvernance dans les collectivités territoriales marocaines à travers l'instauration d'un système d'audit interne", **International Journal of Economics –Strategic Management of Business Process**, Maroc,Vol 10, 2017,p2.

4-Susan Roberts, Phillip O'Neill,"Cood Governance In The Pacific: Ambivalence And Possibility**"** , **journals Geoforum**, published by Elsevier, Vol.38 ,N°5 ,September 2007.

5-Ukwandu, Jarbandhan, Exploring the relationship between good governance and development in Sub-Saharan Africa, **African Journal of Public Affairs,**Vol.9, N^0 4, December 2016**.**

– التقارير الرسمية:

-Canadian International Development Agency, **Report**, Canada, March31, 2010.

-**Governance and Development**, Report ,The World Bank ,Washington, D.C, New York April 1992.

-**Organization For Economic Cooperation And Development , Participatory development and good Governance,** Report, N°13, Washington, D.C , 1995

-**United Nation Development Programmer,** Reconceptualising governance , Bureau For Policy And Support, New York ,1997.

–الرسائل الجامعية:

1– ليلى حسيني، بيروقراطية الإدارة ومشكلة بناء الحكم الراشد في الجزائر، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2014.

– المواقع الإلكترونية:

- History OECD , web :www.oecd.org/history, 23/05/2018, At 13 :00 o'clock

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

-awwalan : al-kutub

1-alsaeid 'iidrisu," al-Islāh alsiyasayaa fi al-Waṭan al-'Arabī : al-Mafhūm -almurtakazat mu'ashshirāt", Fī 'iismaeil saraj aldiyn,wa'akhrun, almarsad :al-'Arabī :al-ishkālīyāt wa-al-mu'ashsharāt,al-Iskandarīyah :maktabat al - Iskandarīyah ,2006.

2- Hassan, Karīm," Mafhūm al-ḥukm al-sālih," Fī : 'iismaeil alshaty, al-Fasād wa-al-hukm al-sālih fī al-bilād al-'Arabīyah, t1, bayrut: Markaz Dirāsāt al-Wahdah al-'Arabīyah , 2004.

thāniyan: al-Maqālāt :

-bi-al-lughah al-'Arabīyah :

1-muhamad ferhi," al-Tanmiyah al-Siyāsīyah wa Mukāfahat al-fasād min manzūr al-hukm al-rāshid al-Jazā'ir namūdhjan", Majallat al-Qānūn al-dustūrī wa-al-mu'assasāt al-siyāsīyah, al-'adad al-awwal, Jāmi'ah mustaghanim, 2017.

2-qisaysiat ' Ilyās, rukash Juhaydah," Ishkālīyat al-tanmiyah al-siyāsīyah fī al-Jazā'ir bayna muqtadayāt al-Marāhil al-intiqālīyah wa-al-ḥājah li-tarshīd al-hukm" ,Majallat abhāth, al-mujallad al-awwal , al-'adad althaani, Jāmi'ah jilfat, Disimbir 2016.

3- eumrani karbusatu,"al-hukm al-rāshid wa-mustaqbal al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-Jazā'ir" , maqālah ilmīyah manshūrah , Jāmi'ah muhamad khaydir, bisikrat 2008.

-al-lughah al-ajnabīyah:

1 -fridl fays , silk shtaynir , "alshaffafiat kaeansir min eanasir al'iidarat aljayidat fi mumarasat alaitihad al'uwrubiyi wamunazamat altijarat alealamiat: nazratan eamatan wamuqarana" , majalatan fawradham lilqanun alduwalii , jamieat furdham , almujalid 30 , aleadad 5 , 2006.

2- jun jaraham , brus amus , tim blwmbtry , "mbady alhukm alrashid fi alqarn alhadi waleishrin" , maqal , mujaz alsiyasat , raqm 15 , maehad hawl alhawkimat , 'uwtau , kanada , 'aghustus 2003.

3- munaa 'uwjil , lla zuhur aleulawi aleumria , "Ameloration de la gouvernance dans les Collectivites Regionales marocaines a travers l'instauration d'un systeme d'audit interne" ، International Journal of Economics -Strategic Management of Business Process ،Maroc ، Vol 10 , 2017 .

4- suzan rwbrts , filib 'uwnil , "Cood Governance In The Pacific: Ambivalence and Possibility" , almajallat Geoforum , alty nasharatha Elsevier , almujalid 38 , aleadad 5 , sibtambar 2007.

5- uwkuandu , jurbandan , aistikshaf alealaqat bayn alhukm alrashid waltanmiat fi 'afriqia janub alsahra' , almajalat al'afriqiat lilshuwuwn aleamat , almujlid 9 , aleadad 4 , disambir 2016.

-altaqarir alrasmiat:

1 -alhukumat waltanmiat , taqrir , albank alduwaliu , washintun aleasimat , 'abril 1992.
2- mibiramij tanmiat al'umam almutahidat , 'iieadat siaghat alhawkamat , maktab alsiyasat waldem , niuyurk , 1997.
3- munazamat altaeawun alaiqtisadii waltanmiat , altanmiat altsharkyt walhukm alsaalih , taqrir raqm 13 , washintun aleasimat , 1995.
4-tqrir alwikalat alkanadiat liltanmiat alduwaliat , 31 maris 2010.

-al-rasā'il al-jāmi'īyah :

- Laylá hasini, biruqiratiat al-Idārah wamushkilat Binā al-Ḥukm al-rāshid fī al-Jazā'ir, risalat majstir, kuliyat alhuquq, qism aleulum alsiyasiat, Jāmi'ah Tilmisān,2014.

-al-Mawāqi' al-ilikturūnīyah :

- History OECD , alwyb :www.oecd.org/history, 23/05/2018, At 13 :00

OPEN ACCESS

creative commons

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**